



فعالية النظام الضريبي في زيادة الإيرادات العامة في الجزائر *The effectiveness of the tax system in increasing public revenues in Algeria*

د. الوالي فاطمة*

جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر
loulifatima3@yahoo.com

تاريخ النشر: 2022/04/22

تاريخ القبول: 2022/03/26

تاريخ الإرسال: 2022/01/03

ملخص:

تسعى الدول لبناء نظام ضريبي فعال يتماشى مع أهدافها المسطرة ، حيث يوجد العديد من المعايير التي تحدد مدى فعالية النظام الضريبي ، التي قد تتعارض فيما بينها ، و في هذه الدراسة سنحاول تحديد مفهوم فعالية النظام الضريبي لزيادة الإيرادات العامة في الدولة ، واهم مؤشرات، ومعوقاته ، حيث تمثلت اشكالية الدراسة في "ما مدى فعالية النظام الضريبي في زيادة الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990-2019 ؟ ". ومن بين النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة : يعتبر النظام الضريبي الفعال من ركائز النظام الاقتصادي الناجح؛ يتطلب فعالية النظام الضريبي وجود بيئة محفزة للاستثمار واستقرار عام يسمح للمستثمرين بالشروع في إنجاز وترقية مشروعاتهم؛ ارتفعت الإيرادات الضريبية العادية في الجزائر بسبب الاصلاحات في النظام الضريبي لسنة 1992

الكلمات المفتاحية: ضرائب؛ نظام ضريبي؛ إيرادات؛ استقرار اقتصادي.

Abstract :

Countries seek to build an effective tax system in line with their established objectives, as there are many criteria that determine the effectiveness of the tax system, which may conflict with each other. The problem of the study was represented in "How effective is the tax system in increasing public revenues in Algeria for the period 1990-2019?" Among the results reached in this study: An effective tax system is one of the cornerstones of a successful economic system; The effectiveness of the tax system requires an environment conducive to investment and general stability that allows investors to embark on the completion and promotion of their projects; Ordinary tax revenues increased in Algeria due to reforms in the tax system of 1992

Key Words: Taxes, Tax system, Incomes, Economic stability.

JEL Classification: H21, H62.

* مرسل المقال: الوالي فاطمة (loulifatima3@yahoo.com)

المقدمة:

تعتبر الضرائب موردا اساسيا في تمويل اقتصادات الدول، لما لها من دور في تغطية النفقات العامة، كما تلعب دورا اقتصاديا واجتماعيا لا يقل أهمية عنه مثل تحقيق العدالة الاجتماعية، تشجيع الاستثمار، بالإضافة الى تحقيق أهداف بيئية ، فلهذا على المشرع الضريبي أن يجد تركيبة ضريبية تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف في آن واحد.



فالضرائب أصبحت تحظى بأهمية كبيرة لما لها من آثار تمس كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقد ازدادت هذه الآثار وتطورت بتطور دور الدولة وازدياد تدخلها في النشاط الاقتصادي، إذ انتقل دورها من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة، وازدادت أهمية الضرائب أيضا بسبب التزايد المستمر في النفقات العامة وذلك لأنها من بين المصادر الرئيسة للإيرادات العامة.

ويجب أن يحقق النظام الضريبي مجموعة من النتائج، ذلك أن السياسة الجبائية الممارسة من طرف النظم الضريبية تتغير بتغير المحيط الاقتصادي والفلسفة الاقتصادية السائدة في إطار دولة معينة، كما يرى بعض المفكرين أن النظام الضريبي يكون محاكما ومفصلا على أساس النظام الاقتصادي بكل متغيراته .

اشكالية الدراسة : يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما مدى فعالية النظام الضريبي في زيادة الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990-2019؟

أهمية الدراسة : تتجلى أهمية هذه الدراسة في:

- ضرورة تحسين المردودية المالية للجباية العادية.
 - تحسين النظام الضريبي في زيادة الإيرادات ميزانية الدولة.
- أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:
- التعرف على الضريبة ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
 - محاولة إظهار دور النظام الضريبي في زيادة الحصيلة الضريبية.
- تقسيم الدراسة : قسمنا هذه الدراسة الى ثلاث اجزاء كما يلي :
- الجزء الاول : مفهوم النظام الضريبي ومكوناته وأهدافه.
 - الجزء الثاني : مفهوم وقياس فعالية النظام الضريبي.
 - الجزء الثالث : مساهمة النظام الضريبي في الإيرادات العامة في الجزائر .

I. مفهوم النظام الضريبي ومكوناته وأهدافه:

1. مفهوم النظام الضريبي:

يوجد مفهومان للنظام الضريبي أحدهما ضيق، والذي يتمثل في: مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحل متتالية من التشريع إلى التحصيل، وثاني واسع والذي يتمثل في العناصر الأيدولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تفاعلها إلى تكوين كيان ضريبي.

كما يمكن تعريف النظام الضريبي بأنه عبارة عن مجموعة من الضرائب تفرضها الدولة على المكلفين في زمن معين بما يحتويه من القواعد القانونية، وفنية للضرائب فضلا عن العناصر الأيدولوجية، والمقومات الاقتصادية والادارية التي تتفاعل مع بعضها. (الخرسان 2015، الصفحة 57)



ويعرف أيضا هو مجموعة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة السارية المفعول في آن واحد، والتي وضعت لتحقيق أهداف اقتصادية محددة. فالنظام الضريبي هو تشكيلة متنوعة من الضرائب وضعت لتكون وسيلة من وسائل السياسة المالية والاقتصادية. (العجم بلا تاريخ، الصفحة 179)

ومن خلال ما سبق نستنتج أن النظام الضريبي هو تشكيلة واسعة من الضرائب التي تفرضها الدولة من أجل تحقيق تشكيلة من الاهداف المسطرة في زمن معين.

2. مكونات النظام الضريبي:

يرتكز النظام الضريبي على مكونين أساسيين هما الهدف والوسيلة:

1.2. الهدف: تختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأظمة الضريبية من دولة لأخرى، حسب رؤية الدولة السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، فتعمل الدول على تحقيق جملة من الأهداف من خلال أنظمتها الضريبية، تتماشى مع توجهاتها السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية وحتى الثقافية، فتختلف أهداف النظم الضريبية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية. وكذا أهداف النظم في الدول الرأسمالية عنها في الدول الاشتراكية.

• **هدف النظام الضريبي في الدول الرأسمالية:** اعتبرت الضريبة في الدول الرأسمالية أداة مالية الهدف منها تغطية النفقات العامة، واشباع الحاجات العامة. لكن هذا التفكير تغير بعد أزمة الكساد العظيم 1929م، فأصبح للضريبة وظائف جديدة في تطوير وتوجيه الاقتصاد الرأسمالي من طرف الدولة.

• **هدف النظام الضريبي في الدول الاشتراكية:** إن الضريبة في الدول الاشتراكية تختلف عن الدول الرأسمالية، كما أن المال الخاضع للضريبة في هذا الدول هو مال عام، وهو ما جعلها لا تحظى باهتمام كبير في الفكر الاشتراكي باعتبارها اعترافا ضمينا بشرعية الدخول الخاصة، وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وعليه فالنظم الاشتراكية تعتبر الضريبة أداة مرنة من أدوات التوجيه الاقتصادي من جهة وأداة من أدوات الرقابة على الانتاج لكفائته من جهة أخرى.

• **هدف النظام الضريبي في الدول النامية:** يتجلى هدف النظام الضريبي في تشجيع الاستثمار والادخار، والحد من الانفاق الاستهلاكي الزائد لأجل تعبئة الموارد الاقتصادية وتوجيهها لأغراض تنموية، تشكل الضريبة إحدى أدوات الادخار الجبري لتمويل المشاريع التنموية. ورفع معدل النمو الاقتصادي، وزيادة متوسط الدخل الفردي. (مراد 2011، الصفحة 87)

2.2. الوسيلة: يتركز النظام الضريبي على مجموعة من الوسائل الضرورية، لتحقيق أهدافه، وتدرج ضمن عنصرين، هما:

• **العنصر الفني:** هو الادارة الفنية التي تسمح للدولة بتحقيق أهدافها المالية والاقتصادية فتختار الدولة مجموعة من الوسائل الفنية، التي تسمح لها بزيادة الحصيلة الضريبية بتوسيع الوعاء الضريبي ليشمل عدد كبير من الممولين بالضريبة وتحقيق العدالة في فرض الضريبة حسب المقدرة التكليفية لكل ممول، من خلال اعتماد نظام الضرائب



التصاعدية، التي تعتبر أكثر عدالة مقارنة بنظيرتها من الضرائب النسبية، وبتجسيد العنصر الفني في صياغة الأصول العلمية للضرائب المختلفة في اطار القانون الضريبي الذي يتركز على سيادة الدولة في فرض الضرائب، عن طريق التشريع الضريبي ومساهمة ممثل الشعب في تقريرها من خلال البرلمان.

• **العنصر التنظيمي:** تبرز أهمية العنصر التنظيمي عند فرض الضريبة جديدة، أو عند تحديد عناصر وعائها إذ يجب ان تكون هذه الضريبة متناسقة ومتفقة مع جميع الضرائب الموجودة قبلها، وذلك ضمانا وحفاظا على وحدة الهدف الأساسي للنظام الضريبي، وهناك بعض الاعتبارات الموجودة يتعين مراعاتها لتحقيق التنسيق والتوافق بين مختلف الضرائب المكونة للنظام الضريب الواحد تتمثل أساسا فيما يلي:

- تجنب تراكم الضرائب على الأوعية الضريبية حتى لا تتجاوز الأعباء حدود المقدرة التكلفة (الطاقة الضريبة).
- تجنب إحداث أي تصدع في كيان النظام الضريبي أو الهيكل الضريبي.
- مراعاة عدالة النظام الضريبي في مجموعه، حتى لا يؤدي فرض ضريبة جديدة أو إلغاء ضريبة قديمة إلى الإخلال بأبعاده العدالة.
- مراعاة الارتباط بين الضرائب المختلفة التي يضمنها النظام الضريبي بحيث يتعين السعي لزيادة الحصيلة لضريبة ما لتعويض النقص في الحصيلة الضريبة أخرى.
- العائد الجبائي الذي يفى بحاجيات السياسة المالية العامة، ويضمن حيادية الضريبة من حيث كونها لا تؤثر سلبا على الحياة الاقتصادية.

3. أهداف النظام الضريبي:

يقوم النظام الضريبي على مجموعة من الأهداف تحدد طريقة عمله وتوجهه، ومن بين هذه الأهداف:

1.3. الهدف المالي: يعتبر هذا الهدف هدفا تقليديا للنظام الضريبي، والمتمثل أساسا في توفير الأموال الضرورية لتغطية النفقات العامة، وحسب النظرية الكلاسيكية فإن تغطية النفقات العمومية هو الهدف الوحيد للضريبة من خلال تغذية صناديق الخزينة العمومية، وقد ناد أنصار هذه النظرية بتحقيق شرطين أساسيين في فرض الضرائب وهما حيادية الضريبة ووفرة حصيلتها.

ويقصد بحياد الضريبة عدم إحداث فرض الضرائب لأي أثر على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وهذا الحياد الضريبي هو امتداد للفكر الكلاسيكي الذي نادى دوما بضرورة حياد الدولة وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية، لكن الحياد الضريبي حتى وإن وجد نظريا فإنه من الصعب تحقيقه في الواقع، لأن فرض أية ضريبة يمكن أن يكون لها أثر رجعي سواء على الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية حتى ولو لم تكن الدولة تهدف إلى هذا.

أما وفرة الحصيلة الضريبية فتعني أن الضريبة المفروضة يجب أن يتميز بوفرة الحصيلة الضريبية لتغطية النفقات العمومية للدولة ولتحقيق هذه الوفرة لابد من توفر ثلاثة شروط أساسية في الضريبة وهي الإنتاجية، الثبات والمرونة،



فإنتاجية الضريبة تعني زيادة الحصيلة الضريبية بتوسيع الأوعية الضريبية لتشمل جميع الأشخاص المكلفين بالضريبة على أن تكون نفقات جبايتها منخفضة مقارنة بإيرادها الضريبي، أما ثبات الضريبة فتعني استخدام الضرائب التي لا تتأثر بالتغيرات الاقتصادية للنشاط الاقتصادي كالضريبة العقارية مثلاً.

أما مرونة الضريبة فتعني أن الزيادة في معدلات الاقتطاع الضريبي من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض في الحصيلة الضريبية كما هو في الضرائب على الاستهلاك.

2.3. الهدف الاقتصادي: يمكن استخدام النظام الضريبي في تحقيق أهداف متعددة، فلا ينحصر دوره في توفير السيولة المالية، فهناك أهداف أخرى يسعى إلى تحقيقها من بينها الأهداف الاقتصادية والتي تتمثل في تحقيق ما يلي:

– **تشجيع الاستثمار في شتى المجالات:** يكون تشجيع الاستثمار بمنح امتيازات معينة باستخدام الضرائب كأن يحتوي النظام الضريبي على مجموعة من التحفيزات الجبائية كالتخفيض من الضرائب أو إلغائها كلية في النشاطات، والهدف هنا تشجيع الاستثمار وتنمية الاقتصاد، وإصلاح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني. فالجزائر أولت اهتمام بالاستثمار خارج قطاع المحروقات، وتجلّى ذلك في جهاز دعم وترقية الاستثمار الذي يهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة في الوطن، وتوفير مناصب عمل للشباب، وتحقيق تنمية شاملة تمس جميع مناطق الوطن، وجميع فئات المجتمع. (يامة، جوان 2017، الصفحة 47)

– **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** تشهد الحياة الاقتصادية تقلبات عديدة على شكل دورات اقتصادية من فترة رواج إلى فترة انكماش يترتب عنها ارتفاع في معدلات البطالة أو ارتفاع في المستوى العام للأسعار حسب كل حالة، مما يؤثر سلباً على معدل النمو الاقتصادي، وتلعب الضريبة كأداة من أدوات السياسة المالية دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التخفيف أو رفع معدلات الضريبة وفرض ضرائب جديدة في حالة وجود فجوات تضخمية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض دخل الأفراد، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي ومن ثم انخفاض معدلات التضخم من حدة الأزمات الاقتصادية، وهذا عن طريق:

- رفع معدلات الضريبة وفرض ضرائب جديدة في حالة وجود فجوات تضخمية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض دخل الأفراد، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي ومن ثم انخفاض معدلات التضخم.
- وتخفيض المعدلات الضريبية، والتوسع في تقديم الحوافز الضريبية الملائمة في حالة الانكماش الاقتصادي مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي نتيجة لارتفاع حجم الاستثمار الناتج عن تقديم الحوافز الضريبية. (الوادي، 2015، الصفحة 191)

- حماية الصناعة الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية: يمكن أن تكون الضريبة أداة لحماية المنتج الوطني، فسن ضرائب جمركية مرتفعة على الواردات يمكن أن يكبح عملية الاستيراد، وبالتالي تشجيع المنتج الوطني. (الحמיד، 2005، الصفحة 265)



• تحقيق التوازن القطاعي والجهوي للاستثمار: تستعمل الدولة الضريبة كأداة لتوجيه عوامل الإنتاج نحو القطاعات والجهات غير المرغوب فيها أو المراد ترفيتها، وهذا عن طريق التمييز في المعاملة الضريبية أو ما يعرف بسياسة التحريض الضريبية، المعروف أن عوامل الإنتاج تنتقل أين تنخفض التكاليف وخاصة التكاليف الضريبية.

• المساهمة في توفير مناصب الشغل: تستخدم الضريبة كوسيلة من وسائل تحقيق الشغل وامتصاص البطالة، حيث أثبت الواقع الاقتصادي أنه في ظل تزايد حدة البطالة تعمل الحكومة على خفض الضرائب على المؤسسات التي تمتاز بكثافة عنصر العمل (عزت، 2006، الصفحة 215)، وهذا ما تجسد فعليا في السياسة الضريبية في الجزائر، حيث أنه في إطار تشجيع المؤسسات الاقتصادية على خلق وتوفير مناصب عمل، تم تخفيض ضريبة الدفع الجزائي تدريجيا إلى أن تم إلغاؤه نهائيا في إطار قانون المالية 2006.

3.3. الهدف الاجتماعي: تستعمل الضرائب كوسيلة لتحقيق العديد من الاهداف الاجتماعية. وبرز الاهداف هو التخفيف من حدة تفاوتات الدخل بين الأفراد، فتكون الضريبة كأداة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الطبقات المحدودة الدخل، فتقوم الدولة بإعفاء الطبقات المحدودة الدخل من دفع الضريبة بينما تفرض ضرائب مرتفعة على ذوي أصحاب الدخل المرتفعة هذا من جهة ومن جهة أخرى تقوم بفرض ضرائب منخفضة على السلع الاستهلاكية الواسعة الاستهلاك من أجل مساعدة الطبقات الفقيرة في اقتناء هذه السلع. فنلاحظ أن الهدف الاجتماعي الرئيسي هو تحقيق العدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع، وهناك أهداف اجتماعية أخرى مثل الحد من استهلاك السلع التي لها آثار سلبية على صحة المجتمع مثل التبغ والمشروبات الكحولية. (الاخضر، 2018، الصفحة 106)

3.4. الهدف البيئي: تسبب المشكلات البيئية في زيادة التكلفة الاقتصادية للفرد والدولة، فالتلوث بأنواعه يؤدي إلى امراض تصيب الإنسان والحيوان والنبات معا، مما يشكل تكلفة اقتصادية غير مباشرة. فالأمراض الناتجة تحتاج للعلاج والدواء، وخاصة أن أغلب هذه الأمراض مستعصية كالسرطان والأمراض التنفسية. وقد يتسبب التلوث بتشوهات خلقية. (حافظ، 2017، الصفحة 157)

والضريبة البيئية يعبرها عنها أيضا بالضرائب الخضراء أو الضريبة الإيكولوجية، وهي تلك الاقطاعات المالية الجبرية التي تدفع للخرينة العمومية دون الحصول على مقابل خاص كمفهوم عام للضريبة، وتفرض على أساس جبر الأضرار البيئية التي يتسبب بها الملوثون أثناء ممارسة أنشطتهم الإنتاجية.

وأحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للسياسة البيئية هي ضمان أن الأنشطة مفيدة للبيئة، وتشجيعها في حين يتم تثبيط تلك التي تضر. لكن خبراء الاقتصاد الأخضر تفضل استخدام مجموعة كاملة ومتكاملة من الضرائب الاستراتيجية لتحقيق مختلف الأهداف: إعادة توزيع الدخل، وتشجيع الأعمال الصغيرة، ودعم الأشكال الأقل تلويثا للبيئة، وهلم جرا.



5.3. الهدف السياسي: يتأثر النظام الضريبي بالظروف السياسية ويؤثر فيها، فالدول تستخدمه لتأكيد سيادتها وبسط نفوذها داخل حدودها الجغرافية، وتستعمله كأداة للحد من التهديدات، وأداة للتعبير عن موقفها من سياسات بعض الدول، فهي تقدم تسهيلات ضريبية للدول التي تتوافق مع تصوراتها السياسية، في حين ترفع من الرسوم الجمركية على الدول التي تتخالف معها. وخير مثال على هذا هو الحروب التجارية الأمريكية على مجموعة تحالفها سياسيا مثل روسيا، فنزويلا، كوبا، إيران، وقد شملت هذه الحرب دولة الصين، ولم تسلم منها حتى الدول الحليفة لها كتركيا والاتحاد الأوروبي، حيث قد تدرس فرض رسوما جمركية على السيارات الأوروبية والمعادن الأوروبية. وفي رد على هذا الاجراء أعلن الاتحاد الأوروبي أنه سيرد بالمثل على أي رسوم قد تقدم الو.م.أ على فرضها على واردات بلاده من السيارات الأوروبية، بحسب ما أعلنت مفوضة الاتحاد للتجار. وقد تصاعدت حدة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، بعدما فرضت رسوما جمركية على السلع الصينية سنة 2018. مع إعلان البلدين فرض رسوم جمركية جديد على بضائع الآخر.

ونستنتج مما سبق أن بناء نظام ضريبي فعال يحقق الأهداف المرجوة منه، ليس بالأمر السهل بل يتطلب تنسيقا يتماشى مع الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمالية والبيئية.

II. مفهوم وقياس فعالية النظام الضريبي:

تعتبر الفعالية مؤشرا هاما في جميع المجالات سواء على المستوى الكلي أو المستوى الجزئي، بالنسبة لفعالية النظام الضريبي فهي إحدى أهم أدوات تقييم النظام الضريبي والحكم على نجاحه أو فشله. ففشل السياسة الضريبية تعني عدم فعالية السياسة الاقتصادية للدولة، ويعني هناك مجموعة من عقبات تحد من فعاليته، في حين أن نجاحها يتوقف على مراعاة مجموعة من الشروط.

1. مفهوم فعالية النظام الضريبي:

1.1. مفهوم فعالية: يعرف كان وكاتز (kahn & katz) الفعالية كما يلي: "إن الفعالية تعني القدرة البقاء والاستثمار والتحكم في البيئة المحيطة" ويعرف بنجز وجودمان (Pennings & Goodman) فيعرفانها على أنها القدرة على ارضاء المنتفعين والمستفيدين، وازالة العوائق من أمامهم. وجاء في معجم مصطلحات الرعايا والتنمية الاجتماعية أنها تحقيق النتيجة المقصودة تحقيقا كاملا بأقل جهد ووقت وتكلفة. (نسيم، 2016، الصفحة 66)

2.1. مفهوم فعالية النظام الضريبي: حسب (Annie Vallee) أن النظام الضريبي الأمثل هو النظام الذي يحتوي على ضرائب لا تشوه ولا تغير هيكل الأسعار النسبية ولا تقوم بأثر الدخل وليس الاحلال.



ويعرفها برند سلايني (Bernad Salanie) فعالية النظام الضريبي بأنها توفيق بين العدالة الضريبية والتعرف أن النظام الضريبي الفعال يحقق توازن بين فعالية و العدالة والبساطة.

يقصد بفعالية النظام الضريبي مدى قدرته على تحقيق اهدافه بشكل متوازن حيث أن تلك الأهداف قد تتعارض فيما بينها، فالهدف المالي للضريبة قد يتعارض مع الهدف الاقتصادي نتيجة تدعيم الدولة لبعض القطاعات من خلال إعفائها كلياً أو جزئياً من الضريبة كما قد يتعارض مع الهدف الاجتماعي.

ونتيجة لتعارض أهداف النظام الضريبي يتعين على المشرع الضريبي مراعاة المصالح الثلاثة التالية:

• **مصلحة الدولة:** تتحقق مصلحة الدولة بما توفره الضريبة أموال تساهم في تغطية نفقاتها المختلفة، وبالقدر الذي يساعد على تحقيق سياساتها الاقتصادية والاجتماعية.

• **مصلحة المكلف:** تتحقق مصلحة المكلف من فرض الضريبة بالقدر الذي لا تكون فيه الضريبة عائقاً أمام طموحاته والعوائد المنتظرة من استثماراته.

• **مصلحة المجتمع:** تتحقق مصلحة المكلف من فرض الضريبة من خلال الآثار الايجابية التي تترتب عن فرض الضريبة، مثل استخدام الحصيلة الضريبية في تحسين الخدمات المجانية التي تقدمها الدولة من شق الطرق وتوفير الإنارة العمومية والتعليم والصحة، أي تحقيق رفاهية المجتمع.

2. طرق قياس فعالية النظام الضريبي:

لقياس فعالية النظام الضريبي يتم الاعتماد على بعض المؤشرات الكمية القابلة للقياس التالية:

1.2. **تطور الحصيلة الضريبية:** من أبرز أهداف النظم الضريبية هو زيادة الحصيلة الضريبية، وهدف كل اصلاح ضريبي.

2.2. **تطور معدل الضغط الضريبي:** يعتبر الضغط الضريبي مؤشراً للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني، ويعد من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم النظم الضريبية.

يجب أن تكون انظمة الضريبية مرنة وديناميكية بما يكفي لضمان مواكبة التطورات التكنولوجية والتجارية، ومن المهم أن يكون النظام الضريبي ديناميكياً ومرناً بما يكفي لتلبية احتياجات العامة للحكومات المتغيرة باستمرار. وهذا يعني أن على النظام يكون وفق سياسة متغيرة ومرنة وديناميكية تستجيب للتطورات التكنولوجية والتجارية، بأخذ في الاعتبار التطورات المستقبلية التي يصعب التنبؤ بها في بعض الأحيان.

III. مساهمة النظام الضريبي في الإيرادات العامة في الجزائر

1. تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر للفترة 1990-2019:

تصنف الإيرادات في الميزانية الجزائرية الى :



2.1. الإيرادات الجبائية: تنقسم الى :

- الجباية العادية: تتكون من مختلف الضرائب والرسوم: الضرائب المباشرة، وحقوق التسجيل والطابع، الضرائب غير المباشرة، والضريبة على رقم الأعمال، الحقوق الجمركية.

- الجباية البترولية: وتتكون من ضريبة على انتاج البترول و الغاز، و ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن نشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

3.1. الإيرادات العامة غير الجبائية: فهي تشمل على إيرادات أملاك الدولة (الدومين)، و تشمل إيرادات أخرى كبيع المجالات والمنشورات، رسوم من المتاحف والمناطق الأثرية، وإيرادات استثنائية مثل مساهمة البنك المركزي، الهبات المقدمة من الخارج.

تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة الربعية أي تغلب الإيرادات البترولية على الإيرادات العادية التي تتكون من الإيرادات الجبائية خارج المحروقات والإيرادات غير الجبائية وهو ما سيتم توضيحه في الجدول 1:

الجدول 1 : تطور الجباية البترولية و الضرائب خارج المحروقات للفترة 1990-2019

الإيرادات خارج المحروقات						الجبائية البترولية		الإيرادات العامة (ب)	السنة
الإيرادات غير الضريبة		الإيرادات الضريبة		المجموع		%	القيمة		
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة				
3,40	5,2	46,62	71,1	50,03	76,3	49,96	76,2	152,5	1990
1,88	4,7	33,22	82,7	35,11	87,4	64,88	161,5	248,9	1991
2,95	9,2	34,89	108,8	37,84	118	62,15	193,8	311,8	1992
4,23	13,3	38,67	121,4	42,91	134,7	57,08	179,2	313,9	1993
16,53	78,9	36,91	176,1	53,44	255	46,55	222,1	477,1	1994
5,5	33,7	39,54	241,9	45,05	275,6	54,94	336,1	611,7	1995
4,67	38,6	35,21	290,6	39,89	329,2	60,1	495,9	825,1	1996
2,18	20,2	33,87	313,9	36,05	334,1	63,94	592,5	926,6	1997
2,43	18,9	42,57	329,8	45,01	348,7	54,98	425,9	774,6	1998
4,58	43,6	33,11	314,8	37,7	358,4	61,89	588,3	950,5	1999
0,97	15,4	22,14	349,5	23,12	364,9	76,87	1213,2	1578,1	2000
5,99	90,3	26,44	398,2	32,44	488,5	66,51	1001,4	1505,5	2001
6,99	112,2	30,12	482,9	37,11	595,1	62,86	1007,9	1603,2	2002
5,03	99,4	26,58	524,9	31,61	624,3	68,37	1350	1974,4	2003
3,23	72,1	26,03	580,4	29,26	652,5	70,44	1570,7	2229,7	2004
2,71	83,8	20,77	640,4	23,49	724,2	76,32	2352,7	3082,6	2005
3,28	119,7	19,8	720,8	23,09	840,5	76,89	2799	3639,8	2006
3,36	124,1	20,79	766,8	24,15	890,9	75,83	2796,8	3687,8	2007
2,63	136,6	18,59	965,2	21,22	1101,8	78,77	4088,6	5190,5	2008
3,17	116,7	31,19	1146,6	34,36	1263,3	65,63	2412,7	3676	2009
4,32	189,8	29,54	1298,0	33,86	1487,8	66,12	2905	4392,9	2010



4,89	283,3	26,37	1527,1	31,26	1810,4	68,73	3979,7	5790,1	2011
3,88	246,4	30,1	1908,6	33,99	2155	66	4184,3	6339,3	2012
4,16	248,4	34,09	2031,0	38,26	2279,4	61,73	3678,1	5957,5	2013
4,5	258,5	36,44	2091,4	40,95	2349,9	59,04	3388,4	5738,4	2014
7,34	374,9	46,14	2354,7	53,48	2729,6	46,51	2373,5	4552,54	2015
16,62	838,2	48,05	2482,2	64,67	3261,1	35,32	1781,1	5011,58	2016
18,4	1119	45,41	2603,0	63,81	3880,1	36,18	2200,1	6047,88	2017
13,48	905,02	45,17	2648,5	58,65	3938,05	41,35	2776,22	6313,95	2018
11,56	752,02	46,73	3041,42	58,29	3793,44	41,71	2714,47	6507,9	2019
5,83	215,07	33,50	1020,42	39,34	1251,61	60,59	1794,84	3013,74	المتوسط الفترة

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات: حوصلة إحصائية (1962-2011)، الجزائر بالأرقام لسنوات من 2012 إلى 2017. من خلال الجدول 1 نلاحظ ان الإيرادات العامة عرفت تزايدا ملحوظا خلال الفترة 1990-2019، حيث بلغت في سنة 1990 بمقدار 152.5 مليار دج، لترتفع في سنة 2019 إلى 6507.9 مليار دج أي تضاعفت تقريبا 43 مرة خلال تسعة وعشرون سنة.

2. تطور حصيلة الجباية البترولية:

شكلت الجباية البترولية أهم موارد الإيرادات العامة بنسبة متجاوزة 60.58% خلال هذه الفترة، ونلاحظ من خلال الجدول أن الجباية عرفت تزايدا ملحوظا ومستمرًا خلال الفترة 1990-2014، حيث بلغت 76.2 مليار دج، بنسبة 49.96% من إجمالي الإيرادات العامة لتبلغ 161.5 مليار دج، لارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية بسبب حرب الخليج، وفي سنة 2000 شهدت الإيرادات البترولية قفزة نوعية 1213.2 مليار دج بنسبة 76.87% من إجمالي الإيرادات العامة. للتراجع سنة 2001 بمقدار 211.8 مليار دج، لتسجل تحسنا طفيفا في سنة 2002 بمقدار 6.5 مليار دج.

• وفي سنة 2008 تزايد حجم الإيرادات البترولية ليصل 4088.6 مليار دج بنسبة 78.77% من إجمالي الإيرادات العامة، وهي أعلى نسبة ساهمت بها الجباية البترولية في الإيرادات العامة خلال هذه الفترة، و يرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار البترول، ففي أبريل 2008 يحطم سعر البرميل أرقاما قياسية متأثرا بتراجع سعر صرف الدولار، تراجع المخزونات الأميركية، وحفاظ أوبك على مستوى الانتاج، ونمو الطلب الصيني، حيث سجل برميل النفط 115 دولارا في 16 أبريل.

• وفي سنة 2009 انخفضت الإيرادات البترولية يقدر بـ 1675.9 مليار دج، يرجع السبب ذلك إلى انخفاض أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل 53 دولار، لتشهد سنة 2012 تحسنا 4184.3 مليار دج، وفي سنة 2014 تراجعت أسعار البترول في الأسواق الدولية فانخفضت الإيرادات البترولية إلى 3388.4 مليار دج.

واستمر انخفاضها إلى سنة 2016 حيث وصلت 1781.1 مليار دولار ففي نهاية 2015 بلغ البرميل 30 دولار، ليواصل هبوطه في سنة 2016 ليصل إلى حدود 27 دولارا، وهو أدنى مستوى له منذ اثنا عشر عاما،



ويرجع سبب وراء انخفاض أسعار النفط هو ارتفاع المعروض من النفط، حيث بلغ متوسط الانتاج اليومي في تلك الفترة 5 ملايين برميل يوميا، وهو ما يفوق حجم الطلب العالمي على النفط.

• وفي سنة 2017 شهدت الجباية البترولية تحسنا بلغ 2200.1 مليار دولار، بعد اتفاق تاريخي بين منتجي النفط المستقلين وأعضاء في "أوبك" على تخفيض المعروض من النفط بنحو 1.8 مليون برميل، فصعد سعر البرميل فوق 60 دولار حتى وصل 65 دولارا للبرميل نهاية 2017. وفي سنة 2018 شهدت اسعار النفط تذبذبا، لكن بقيت بقرب 66 دولار للبرميل حتى وصلت إلى ارتفاع 70 دولارا للبرميل، وهذا ما يفسر ارتفاع الحصيلة البترولية إلى 2776.22 مليار دج، وفي سنة 2019 انخفضت انخفاضا طفيفا يقدر بـ 61.75 مليار دج عن سنة 2018.

• شكلت الإيرادات العامة خارج قطاع المحروقات 33.5% من إجمالي الإيرادات العامة، هذه النسبة ضئيلة مقارنة بالجباية البترولية. وقد عرفت تزايدا ملحوظا ومستمرًا من بداية الإصلاحات إلى 2019.

• أما بالنسبة للإيرادات غير الضريبية فهي ضئيلة حيث بلغ متوسط مساهمتها في الإيرادات نسبة 5.82%، حيث قدرت بـ 5.2 مليار دج سنة 1990 بنسبة 3.4% من إجمالي الإيرادات العامة، لتصل نسبة 18.4% في سنة 2017 بمبلغ 1119 مليار دج، لتتخف في سنة 2018 إلى 905.02 مليار دج، لتواصل الانخفاض في سنة 2019 إلى 752.02 مليار دج. وعلى تحسن حصيلة الإيرادات غير الضريبية، فهي تبقى ضعيفة لا ترقى إلى الجباية البترولية، كما أن أي انخفاض في الجباية البترولية سيؤدي إلى مزيد من الضغط الضريبي الذي سيؤدي بأصحاب القرار لتعويض ذلك الانخفاض في رفع معدل الجباية غير البترولية.

3. تطور الحصيلة الضريبية خارج المحروقات :

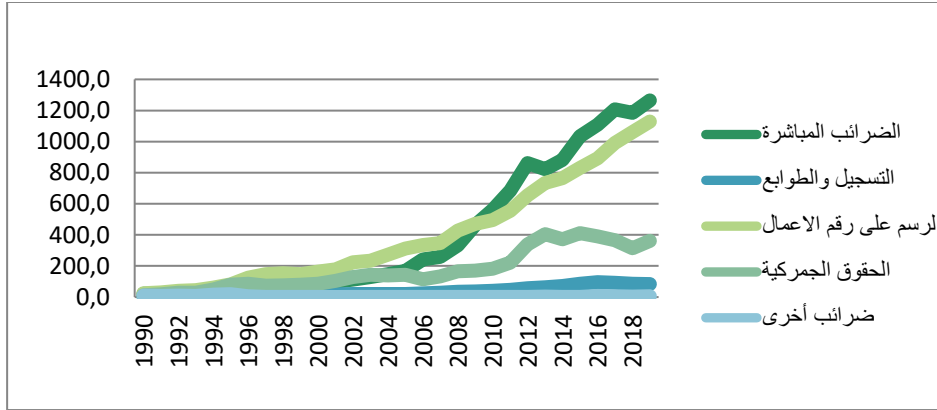
ارتفعت الإيرادات الضريبية العادية بسبب الإصلاحات في النظام الضريبي لسنة 1992، حيث بلغ حجم الجباية الضريبية 71.2 مليار دج في سنة 1990، لتصل 121.4 مليار دج بعد سنة من الإصلاحات أي سنة 1993 بزيادة تقدر بـ 50.2 مليار دج، وقد بلغت أحسن نسبة 42.57% من إجمالي الإيرادات العامة في سنة 1998، لكن سرعان ما انخفضت هذه النسبة، وانخفضت مساهمتها في الإيرادات العامة بسبب ارتفاع الإيرادات البترولية، وهذا يرجع إلى انتعاش سوق النفط ابتداء من سنة 2000 إلى غاية سنة 2015، حيث بلغت الحصيلة الضريبية 349.5 مليار دج في سنة 2000 فبلغ حجم مساهمتها في الإيرادات العامة 22.14% مقارنة بالجباية البترولية التي بلغت مساهمتها 76.87% في الإيرادات العامة، لكن في سنة 2015 ارتفعت هذه النسبة إلى 46.14% ويرجع السبب إلى انخفاض أسعار النفط سنة 2014. ومنه نستنتج أن نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية خارج قطاع المحروقات في إجمالي الإيرادات العامة غير مستقرة، لكن في نفس الوقت عرفت هذا نوع من الإيرادات تطورا ملحوظا لعدة أسباب مرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية والإصلاح الضريبي، وما يمكن ملاحظته من الجدول أيضا استقرار نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة خلال السنوات الأخيرة، حيث أن مجال تغيرها بين (45%_48%).



4. تطور مكونات النظام الضريبي خارج المحروقات للفترة 1990-2019 :

يتميز الاقتصاد الجزائري بتنوع ضرائبه، ولمعرفة الضرائب التي يقوم عليها، ونقاط القوة والضعف التي يتسم بها النظام الضريبي الجزائري خارج المحروقات، نستعين بالشكل 1 الذي يوضح هيكل الإيرادات الضريبية للاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2019):

الشكل 1: تطور هيكل الإيرادات الضريبية في الجزائر خلال فترة (1990-2019)



المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات: حوصلة احصائية (1962-2011)، الجزائر بالأرقام لسنوات من 2012 إلى 2017. من خلال الشكل 1 نلاحظ ما يلي:

- أن الرسم على الاعمال شكل النسبة الأكبر من الإيرادات الضريبية بنسبة 41% منها خلال هذه الفترة، في حين بلغت الضرائب المباشرة نسبة 33,5% من الإيرادات الضريبية، فيما يخص الرسوم الجمركية فقد بلغت نسبة 20%، ما يعني تفوق الضرائب غير المباشرة على الضرائب المباشرة، ويرجع السبب أن الجزائر تعتمد على الضرائب غير المباشرة في رسم سياستها المالية، واقتتار اقتصادها للتنوع والاستقرار.
- الضرائب المباشرة نلاحظ أنها تسيير في منحى متزايد، ما يدل على تزايد أهميتها في النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة، حيث بلغت 21,5 مليار دينار جزائري سنة 1990، لتصل بعد عشرة سنوات من الإصلاح إلى 82 مليار دينار جزائري سنة 2000 بزيادة تقدر بـ 41,5 مليار، أي تضاعفت بمعدل ثلاثة مرات عن حصيلة سنة 1990، لتصل سنة 2010 إلى 561,7 مليار دينار جزائري، لتصل إلى 52% سنة 2011، وتبلغ أقصى ارتفاع لها 59%، لتعرف الضرائب المباشرة نوعا من الانخفاض بسبب انخفاض الدخل الفردي وارباح الشركات، نمو ظاهرة التهرب الضريبي، لكنها عرفت نوعا من الاستقرار في سنوات 2013 إلى 2019 تحرك ضمن مجال [40%-45%] من الإيرادات الضريبية.
- الرسوم الجمركية تطور حصيلتها في الإيرادات الضريبية حتى سنة 2005، وبعدها بدأت بالانخفاض، ويرجع ذلك لبرام الجزائر اتفاقية مع المنظمة التجارية، ومن بنود هذه الاتفاقية خفض معدل الرسوم الجمركية.



• حقوق التسجيل والطابع لم تشكل نسبة معتبرة من الإيرادات الضريبية، ويرجع السبب إلى تخلي الأفراد عن تسجيل عمليات نقل ملكيتهم عند الموتق، بالإضافة إلى عدم تصريح حقيقي بمبالغ العمليات، وكذلك إلى غياب سوق منظم للعقار.

• الضرائب الأخرى نلاحظ أن مساهمتها في الإيرادات الضريبية بدأت بالتراجع تدريجيا ففي سنة 1990 بلغت نسبة مساهمتها في الإيرادات الضريبية 14%، لتتخفف هذه النسبة إلى 8% بعد تطبيق الإصلاحات الضريبية، لتصل إلى 1,5% في سنة 1996، وتتنخفض هذه النسبة إلى ما دون 1% من الإيرادات الضريبية في سنة 1997 والسنوات التي تليها.

ومنه نستنتج أن الإيرادات الضريبية في النظام الضريبي الجزائري تتميز بالتنوع، تغلب عليه الضرائب غير المباشرة، ويرجع السبب وراء ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بالرعيية، وغياب التنوع الاقتصادي القائم على المؤسسات الاقتصادية المستقلة.

5. تطور معدل تنفيذ الإيرادات الضريبية خارج المحروقات:

الجدول رقم 2: تطور معدل تنفيذ الإيرادات الضريبية خارج المحروقات (الوحدة: مليار دج)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1990
الجباية ع المقدرة	81,5	89,6	121,9	129,5	143,2	236,5	295,7	334,6	344,5	380,1
الجباية ع الفعلية	71,1	82,7	108,9	121,5	176,2	241,99	290,6	314	329,8	314,8
معدل التنفيذ (%)	82,1	92,3	89,3	93,8	123,0	102,3	98,3	93,8	95,7	82,8
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجباية ع المقدرة	425,	411,4	438,9	475,9	532,3	596,9	610,8	676,1	754,8	921
الجباية ع الفعلية	349,	398,2	482,9	524,93	580,41	640,47	720,9	766,7	965,3	1146,6
معدل التنفيذ (%)	82,1	96,8	110,0	110,3	109,0	107,3	118,0	113,4	127,9	124,5
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجباية ع المقدرة	1068	1595,8	1831	1831,4	2267,5	2465,7	2722,7	2845,4	3033,0	3041,4
الجباية ع الفعلية	1297,9	1527,1	1908,6	2031,0	2091,4	2354,6	2491,9	2630,0	2711,8	2836,4
معدل التنفيذ (%)	121,5	95,7	104,2	110,9	92,2	95,5	91,5	92,4	89,4	93,3

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على - القوانين المالية للسنوات المعنية.

- الديوان الوطني للإحصاءات: حوصلة احصائية (1962-2011)، الجزائر بالأرقام لسنوات من 2012 إلى 2017.

من خلال الجدول 2 نلاحظ تذبذب في معدل تنفيذ الإيرادات الضريبية خلال الفترة الممتدة بين 1990 و2019، بحيث:

• عرفت تقديرات الإيرادات الضريبية تطورا متزايدا، فمقارنة تقديرات سنة 1990 بتقديرات سنة 2019 تضاعفت قيمتها بـ 37 مرة، عن حجم التقديرات في سنة 1990 التي قدرت بـ 81,5 مليار دج، لتبلغ في سنة 2019 قدرت بـ 3041,4 مليار دج.



- ومن حيث الإنجازات فإن الإيرادات الضريبية قد بلغت 71,1 مليار دج (82% من تقديرات) في سنة 1990، مقابل 2836,4 مليار دج.
- لم يتجاوز معدل تنفيذ الإيرادات الضريبية 100% من الإيرادات المقدره في سنوات 1993، 1992، 1991، 1990، ويرجع سبب إلى عدم تأقلم الإدارة الضريبية مع الإصلاحات الضريبية القائمة في تلك الفترة، وكذلك إلى التحول الاقتصادي الحاصل من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق.
- تحسن في معدل تنفيذ الإيرادات الضريبية، حيث تجاوز معدل 100% في سنة 1994، 1995، حيث بلغت نسبة التنفيذ 123% في سنة 1994، و 102% في سنة 1995، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى تأقلم الإدارة الضريبية مع النظام الضريبي الجديد.
- ليعاود معدل تنفيذ الإيرادات الضريبية الانخفاض إلى ما دون 100%، ليصل لأدنى مستوى له في سنة 2000 مما يعني عجز الإدارة الضريبية على مسايرة التغيرات الحاصلة في القوانين المالية السنوية والتكميلية في تلك الفترة.
- إبتداء من سنة 2001 إلى غاية سنة 2013 نلاحظ أن معدل تنفيذ الإيرادات الضريبية فاق نسبة 100%، ويرجع سبب وراء ذلك إلى تطور الحصيلة الضريبية الناتج عن تطور سوق الاستثمار الانتاجي، بفضل التحفيزات الاستثمارية المقدمة من طرف الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والإجراءات الصارمة التي تهدف من ظاهرة التهرب الضريبي.
- الفترة الممتدة بين 2014-2019 سجل معدل التنفيذ انخفاضا إلى ما دون نسبة 100%، و يرجع هذا الى صعوبة تنفيذ تقديرات القوانين المالية السنوية و التكميلية و ضعف الرقابة الجبائية للحد من ظاهرة الغش و التهرب الضريبي.

6. تطور معدل الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات:

الجدول رقم 3: تطور الضغط الضريبي والضغط الضريبي خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2019

الوحدة: مليار دج

السنوات	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
الإيرادات الضريبية	314,77	329,83	314,01	290,60	241,99	176,17	121,47	108,86	82,7	71,1
الناتج المحلي	3248,2	2830,5	2780,2	2570,0	2004,9	1487,4	1189,7	1074,7	862,1	554,4
الضغط الضريبي (%)	9,69	11,65	11,29	11,31	12,07	11,84	10,21	10,13	9,59	12,82
ن م خارج المحروقات	2 357,3	2 192,3	1 941,2	1 819,6	1 499,3	1 160,1	942,3	824,3	625,9	429,2
ض الضريبي خ م (%)	13,4	15,0	16,2	16,0	16,1	15,2	12,9	13,2	13,2	16,6
السنوات	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الإيرادات الضريبية	1146,61	965,29	766,75	9720,	640,47	580,41	524,9	482,90	398,24	349,5
الناتج المحلي	9968,0	11043,7	9352,9	8501,6	7562,0	6149,1	5252,3	4522,8	4227,1	4123,5
الضغط الضريبي (%)	11,50	8,74	8,20	8,48	8,47	9,44	9,99	10,68	9,42	8,48
ن م خارج المحروقات	6 858,9	6 046,1	5 263,7	4 619,4	4 209,1	3 829,0	3 383,4	3 045,7	2 783,2	2 507,2
ض الضريبي خ م (%)	16,7	16,0	14,6	15,6	15,2	15,2	15,5	15,9	14,3	13,9
السنوات	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010



2843,5	2648,5	2630	2491,9	2354,6	2 089,8	2027,7	1448,9	1297,9	1448,9	الإيرادات الضريبية
20 428,3	20 452,3	18 876,2	17 514,6	16 712,7	17 228,6	16 647,9	16 209,6	14 589,0	11 991,	الناتج المحلي
13,92	12,95	13,93	14,23	14,09	12,13	12,18	8,94	8,90	12,08	الضغط الضريبي (%)
16 438,0	15 903,6	15 176,5	14 489,0	13 578,4	12 570,8	11 679,9	10 673,2	9 346,5	7 811,2	ن م خارج المحروقات
17,3	16,7	17,3	17,2	17,3	16,6	17,4	13,6	13,9	18,5	ض الضريبي خ م (%)

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على:

- الديوان الوطني للإحصاءات: حوصلة احصائية (1962-2011)، الجزائر بالأرقام لسنوات من 2012 إلى 2017.

ن م خارج المحروقات = الناتج المحلي خارج المحروقات

ض الضريبي خ م = الضغط الضريبي خارج المحروقات

من خلال الجدول 3 يتضح أن متوسط الضغط الضريبي خارج المحروقات بلغ 15,55% خلال الفترة (1990-2019)، وهذا أقل من المعدل المثالي الذي حدده كولان كلارك بـ 25%. وهذا الانخفاض يعني ضعف الاقتطاع من الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات، بسبب انتشار الاقتصاد الموازي، الذي يعني الكثير من الانشطة غير مسجلة وغير خاضعة للضريبة، ومن جهة أخرى ضعف تحصيل الإيرادات الضريبية بسبب في الادارة الضريبية والتهرب الضريبي.

الخاتمة :

تطرقنا من خلال هذه دراسة الى النظام الضريبي الجزائري بين الفترة 1990-2019 بتحليل تطورات الجباية البتولية و الضرائب خارج المحروقات ، و كذلك الى تطور الإيرادات في الميزانية العامة مركزين في ذلك على تطور الجباية العادية ومكوناتها في الميزانية العامة، حيث لوحظ أنها في تزايد مستمر بفضل الاصلاحات التي قامت بها الدولة سنة 1992 رغم بعض التذبذبات التي شهدتها حصيلة الجباية العادية، كما تطرقنا الى تقييم هذا التطور بعرض تطور مكونات النظام الضريبي خارج المحروقات .

و لتقييم مدى فاعلية النظام الضريبي الجزائري قمنا بتقييم مدى مردوديته من خلال الإيرادات الضريبية العامة المقدره و المنجزة و مستوى الضغط الضريبي خارج المحروقات.

من خلال هذه الدراسة نستنتج ما يلي:

- في الجزائر نلاحظ تغلب الإيرادات البتولية على الإيرادات العادية التي تتكون من الإيرادات الجبائية خارج المحروقات والإيرادات غير الجبائية .
- شكلت الجباية البتولية أهم موارد الإيرادات العامة في الجزائر بنسبة متجاوزة 60.58% خلال الفترة 1990-2019 .



- ارتفعت الإيرادات الضريبية العادية في الجزائر بسبب الإصلاحات في النظام الضريبي لسنة 1992، حيث بلغ حجم الجباية الضريبية 71.2 مليار دج في سنة 1990، لتصل 121.4 مليار دج بعد سنة من الإصلاحات أي سنة 1993 بزيادة تقدر بـ 50.2 مليار دج.
- يعتبر النظام الضريبي الفعال من ركائز النظام الاقتصادي الناجح، ويترتب على ذلك انسجام بين السياسة المالية والاقتصادية للدولة، وعند صياغة نظام ضريبي على المشرع مراعاة الأوضاع المحيطة به.
- تقوم فعالية النظام الضريبي على تحقيق أهداف الضريبة التقليدية بالتنظيم الفني الضريبي، كفاءة الإدارة الضريبية، التكيف مع الواقع المعاش.

قائمة المراجع :

- دردوري لحسن، لقلطي الاخضر. أساسيات المالية العامة. مصر: دار حميثرا للنشر والتوزيع، 2018.
- إبراهيم يامة. ”الحوافز الجبائية في التشريع الجزائري ودورها في ترقية الاستثمار خارج المحروقات بولايات الجنوب- ولاية أدرار نموذجا.“ مجلة الحقيقة، العدد 41، جوان 2017: 47.
- عبد المجيد قدي. المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية _ دراسة تحليلية تقييمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- عبد المطلب عبد الحميد. اقتصاديات المالية العامة. الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2005.
- فناوي عزت. أساسيات في المالية العامة. الفيوم، مصر: دار العلم ، 2006.
- كرم علي حافظ،. الإعلام وقضايا البيئة. الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2017.
- محمد داود الخرسان. ”الحصيلة الضريبية في العراق بين الكفاءة الادارة الضريبية ومقومات النجاح النظام الضريبي: دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب.“ مجلة العلوم الادارية العراقية، المجلد 1، العدد 2، 2015: ص 57.
- محمد علي نسيم. لتوأمين الكفاءة والفعالية. مصر: دار جوانا للنشر والتوزيع، 2016.
- محمود حسين الوادي. مبادئ المالية العامة. الأردن: دار المسيرة ، 2015 .
- ميشم صاحب العجمام. لمالية العامة، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي. بيروت: معهد الانماء العربي، بلا تاريخ.
- ناصر مراد. فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.